

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف ٢

الاهداف الفرعية التي ركزت عليها اعمال التدقيق كانت وفق التوجه
الحكومي العام للوزارات المعنية لتحقيق تلك الاهداف ذات الصلة
المباشرة بالواقع العراقي اكثرمن غيرها تمثلت بالاتي:-

الهدف (١-٢) القضاء على الجوع وضمان حصول
الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، على
ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام

الهدف (٣-٢) مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل
صغار منتجي الأغذية، بما في ذلك من خلال ضمان
الأمن والمساواة في حصولهم على الأراضي وعلى
موارد الإنتاج الأخرى وإمكانية وصولهم إلى الأسواق
وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة

الهدف (٤-٢) ضمان وجود نظم إنتاج غذائي
مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة
تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد
على الحفاظ على النظم الإيكولوجية،
وتحسين تدريجيا نوعية الأراضي والتربة

الهدف (٥-٢) الحفاظ على التنوع الجيني للبذور
والنباتات المزروعة والحيوانات الداجنة والأليفة
وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من
خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تُدار
إدارة سليمة



عينة من التقارير الصادرة

١. سياسة وزارة الزراعة في تنمية وتطوير زراعة الحنطة في العراق (البرنامج الوطني لتنمية زراعة الحنطة في العراق (الهدف ٢-١)

-سنة صدور التقرير/ ٢٠١٩

-وسائل العمل

- * اجراء تحليل للمخاطر ذات الصلة بالمشكلة الرئيسية المتمثلة بتذبذب زراعة وانتاج الحنطة في العراق .
- * الاطلاع على اهداف ومهام وتشكيلات وزارة الزراعة المعنية بتنمية وتطوير زراعة الحنطة .
- * الاطلاع ودراسة القوانين والتشريعات والتعليمات الصادرة في مجال عمل البرنامج الوطني لتنمية زراعة الحنطة في العراق .
- * الاطلاع على التقارير التخصيصية السابقة لديوان الرقابة المالية الاتحادي.
- * دراسة وتحليل التقارير السنوية لدوائر الزراعة المختصة بتطوير وتنمية زراعة الحنطة.

-الملخص التنفيذي

اظهرت المشكلة التي تم دراستها والمتعلقة بانتاج وزراعة الحنطة في العراق وجود جانبيين الاول يتعلق بكمية الانتاج الذي تبين وجود تذبذب في انتاج وزراعة الحنطة وانخفاض انتاجية الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة و انعكس ذلك سلباً على حاجة الفرد العراقي من الحنطة المحلية والجانب الثاني رداءة نوعية الحنطة المنتجة وعدم كفاءتها في انتاج الخبز مما ادى الى اعتماد المجتمع على شراء طحين القمح المستورد ذات الاسعار العالية وبالشكل الذي ادى الى زيادة الاعباء المعيشية للمواطنين.

ولمعالجة هذه المشكلة سعت وزارة الزراعة وبهدف زيادة انتاجية الحنطة وتحسين نوعيتها والوصول الى الاكتفاء الذاتي على الاقل والحفاظ على هدف استراتيجي قريب من خلال تنفيذ البرنامج الوطني لتنمية زراعة الحنطة في العراق.

وتم اعداد هذا التقرير بهدف التعرف على كفاءة وفاعلية سياسة وزارة الزراعة في تنمية وتطوير زراعة الحنطة في العراق ومدى ملائمة سياستها مع متطلبات معالجة هذه المشكلة.

وقد لوحظ انه لم يتم تفعيل معظم الدراسات والتجارب المنفذة من قبل البرنامج الوطني لتنمية زراعة الحنطة ضمن محور التربة والمياه والبيئة لغرض استفادة الفلاحين والمزارعين وبصورة تخدم عملية زراعة محصول الحنطة، وتذبذب معدل انتاجية و حدة المساحة خلال الاعوام (٢٠١١ - ٢٠١٨) وانخفاض انتاجية

الاراضي المزروعة بسبب التقصير في استغلال الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة وسوء استخدام الاسمدة الكيماوية والمبيدات بالشكل الصحيح الذي من شأنه زيادة الانتاجية فضلاً عن ملوحة التربة وعدم وجود شبكة بزل نموذجية واعتماد طرق الري النموذجية، كذلك تاخر المباشرة في تنفيذ البحوث الزراعية ضمن نشاطات محور التربية والتحسين على الرغم من تشكيل برنامج تنمية زراعة الحنطة في العراق منذ عام ٢٠١١ حيث ان جميع البحوث اما غير منجزة او مستمرة ، يضاف الى ذلك وجود ضعف في عملية تطوير وتدريب الموظفين البرنامج وبما يتناسب واهداف البرنامج في تنمية زراعة الحنطة في العراق حيث لوحظ قلة اعداد الدورات التدريبية والتطويرية الداخلية والخارجية منذ عام (٢٠١١-٢٠١٨).

-اهم التوصيات

- * حث الجهات المعنية على اجراء الدراسات والاستفادة من البحوث المنفذة من قبل البرنامج ضمن محاور التربة والمياه والبيئة وتربية وتحسين اصناف الحنطة واستخدام الحزمة المتكاملة لغرض الاستفادة منها في زيادة الانتاجية .
- * ضرورة ايجاد الحلول لزيارة الغلة للدونم الواحد عن زراعة الحنطة باستخدام الدورة الزراعية لتحسين نوعية التربة، وضرورة شمول شرائح واسعة من الفلاحين بتطبيق التقنيات الزراعية الحزمة المتكاملة كونها تساهم بزيادة الانتاج والانتاجية بصورة عامة.
- * العمل على انجاز برنامج رسم الخارطة الجغرافية لتحديد البيئة الجغرافية لكل صنف لغرض التعرف على طبيعة كل صنف وقابليته في التكيف والتأقلم مع البيئة التي يزرع بها .
- * العمل على ادخال دوائر الزراعة المعنية تقنيات حديثة في عمليات مكافحة لوقاية محصول الحنطة من الافات والامراض من خلال استخدام مبيدات احيائية صديقة للبيئة حيث لازالت هذه التقنية تستخدم لأغراض التجربة فقط .
- * الحث على زيادة فرص التدريب والتطوير لموظفي البرنامج بما يتناسب مع اهداف البرنامج الوطني لتنمية زراعة الحنطة في العراق .

٢. سياسة وزارة التجارة في توفير المتطلبات الفنية والبيئية ومتطلبات السلامة في مخازن

وزارة التجارة (الهدف ٢-١)

-سنة اصدار التقرير/ ٢٠١٩

-وسائل العمل

- * تحليل المخاطر والظواهر السلبية المؤثرة وحسب أهميتها ذات الصلة بالمشكلة الرئيسية المتمثلة بضعف الاجراءات الخاصة بتوفير وتطبيق المتطلبات الفنية والبيئية ومتطلبات السلامة في مخازن وزارة التجارة.
- * الاطلاع على متطلبات الخزن الفنية الخاصة بالشركة العامة لتجارة المواد الغذائية .
- * الاطلاع قانون الدفاع المدني رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٣ .
- * دراسة المحددات العالمية (NFPA١٠١) ل (Life safety code) الخاص بالتصاميم المعمارية والانشائية والخدمية .

- * الاطلاع ودراسة الدليل الاسترشادي المرجعي الخاصة بمستلزمات الوقاية من الحرائق في الابنية رقم (٦٤٦) لسنة ١٩٩٦ والصادر من الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.
- * اجراء الزيارات الميدانية.

-الملخص التنفيذي

تم اعداد هذا التقرير بهدف تشخيص نقاط الخلل المتعلقة بضعف الاجراءات الخاصة بتوفير وتطبيق المتطلبات الفنية والبيئية ومتطلبات السلامة في مخازن الشركات التابعة لوزارة التجارة، وكذلك وضع الحلول والمقترحات للنهوض بواقع المخازن وجعلها ملائمة للخزن الاستراتيجي للمواد الغذائية حيث لوحظ عدم وجود معايير ومحددات فنية وهندسية خاصة بانشاء وتاهيل المخازن كل حسب نوع الخزين تمثل المتطلبات الدنيا الواجب توفيرها في تلك المخازن لضمان سلامة الخزن والعاملين داخل المخازن، وعدم اجراء اعمال التاهيل الشاملة لاغلب مخازن الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية حيث تمثل نسبة المخازن التي تحتاج الى اعمال تاهيل (٨٠%) من مجموع المخازن الكلي في بغداد والمحافظات، فضلا عن ذلك فقد لوحظ استعمال بعض القاعات الخزن لغير الاغراض المخصصة لها (خزن مادتي الطحين والنخالة) حيث توجد كميات كبيرة من المواد الاحتياطية المستهلكة في المخازن التابعة للمطاحن ووجود مواد راکدة منذ فترات طويلة لم يتم التخلص منها على الرغم من قلة المساحات الخزن في الشركة.

فضلاً عن ذلك فقد تم استخدام مادة (الاسبست) الممنوعة دولياً من قبل منظمة الصحة العالمية في تسقيف بعض المخازن واستخدام مادة (السندويج بنل) والمخالفة لتعليمات مديرية الدفاع المدني والتي تمنع استخدام هذه المادة في الانشاءات لما تم تمتاز به هذه المواد من القابلية السريعة على الاشتعال، ومن جهة اخرى لا تتوفر متطلبات السلامة والدفاع المدني كمنظومات اطفاء وانذار الحريق ذاتية العمل (متحسسات اللهب او متحسسات درجة الحرارة) في اغلب المخازن.

-اهم التوصيات

- * اعداد معايير ومحددات فنية وهندسية خاصة بتاهيل المخازن كل حسب نوع الخزين تمثل المتطلبات الدنيا الواجب توفيرها في تلك المخازن.
- * تخصيص المبالغ المالية الكافية لاجراء اعمال التاهيل للمجمعات المخزنية مما يضمن ملائمتها للخزن .
- * استثمار المواقع المخزنية غير المستغلة من قبل الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية لتعظيم موارد الدولة ووضع الحلول الملائمة لجميع المشاكل التي تعيق استثمار تلك المخازن.
- * تشكيل لجنة فنية من قبل الشركة العامة لتصنيع الحبوب لاعداد تقييم فني للمواد الاحتياطية الراكدة في المخازن والاسراع باجراءات التخلص من المواد الاحتياطية التالفة للاستفادة من تلك المخازن في نشاطات الشركة.
- * استبدال مادة (الاسبست والسندويج بنل) بمواد اخرى في المخازن التي تم استخدام تلك المواد في تسقيفها ومنع استخدامها في الانشاءات مستقبلا.

٣. سياسة وزارة الزراعة في ادارة وتطوير المحاجر الزراعية والبيطرية (الهدف ٢-٣)

-سنة اصدار التقرير/ ٢٠١٧

-وسائل العمل

- * اعداد تحليل للمخاطر ذات الصلة بالمشكلة الرئيسية في ضوء مصفوفة مخاطر تم اعدادها لهذا الغرض.
- * الاطلاع على قانون الصحة الحيوانية رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٣ .
- * تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠١٠ الخاصة بتنظيم إجراءات وشروط استيراد الحيوانات الحية .
- * قانون الحجر الزراعي رقم (٦) لسنة ٢٠١٢ .
- * أهداف ومهام دائرة البيطرة ودائرة وقاية المزروعات .
- * تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي السابقة.

-الملخص التنفيذي

ان الهدف الاساسي من اجراء عملية التدقيق والتقويم لسياسة وزارة الزراعة في إدارة وتطوير المحاجر الزراعية والبيطرية للوقوف على الدعم المقدم من قبل وزارة الزراعة وإجراءات الوزارة والجهات المعنية الأخرى للتغلب على تلك المشكلة.

حيث لوحظ اقتصار عمل المحاجر الزراعية والبيطرية على فحص وتدقيق الوثائق والفحص العياني (الفيزيائي) فقط للبضائع الواردة اضافة لافتقار هذه المنافذ الى العديد من الشروط والمعايير الدولية الواجب توفرها الامر الذي سبب في ضعف ادائها، كما لوحظ عطل الموازين الجسرية في المنافذ الحدودية مما يؤدي الى احتساب المبالغ المستحصلة عن البضائع وفق الارقام المثبتة بالوثائق المرفقة وليس المبالغ الحقيقية الناجمة عن الوزن الحقيقي للبضاعة الذي يحدده الميزان الجسري، فضلاً عن ضعف الإجراءات المتبعة في المحاجر البيطرية والزراعية من قبل العاملين فيها مما تسبب في عدم التزام اصحاب الشاحنات المحملة بالمنتجات الحيوانية والنباتية بتوجيهات دائرة البيطرة ودائرة وقاية المزروعات لتسهيل عملية الفحص على البضائع الداخلة، فضلاً عن أنتشار العديد من النباتات والمنتجات الزراعية الممنوع دخولها نهائياً الى البلد من الاسواق المحلية على الرغم من منعها بموجب قانون الحجر الزراعي وتعليماته النافذة وذلك لتلافي دخول وانتشار الآفات الزراعية والمسببات المرضية والحفاظ على الثروة الزراعية .

-اهم التوصيات

- * ضرورة توفير الشروط والمعايير الدولية في ساحات التبادل التجاري وإنشاء الابنية والمختبرات التشخيصية المجهزة بأحدث المعدات المختبرية اللازمة لاجراء كافة الفحوصات اللازمة للمواد الزراعية والبيطرية الداخلة.
- * تصليح الموازين الجسرية في المنافذ الحدودية لاهميتها في احتساب المبالغ المستحصلة عن البضائع وحسب الوزن الحقيقي للبضاعة .
- * حصر الجهة المستوردة للمواد الزراعية والبيطرية بوزارة الزراعة بالاسمدة والمبيدات واللقاحات والادوية البيطرية لتسهيل عملية السيطرة على الارسلات الداخلة عبر المنافذ الحدودية ومنع التداخل في عمل ومهام دوائر الدولة وقطاعاتها.

- * التأكيد على الكوادر العاملة في المحاجر الزراعية والبيطرية على ضرورة ألتزام اصحاب الشاحنات المحملة بالمنتجات النباتية والحيوانية بعمل الشق الطولي بين البضاعة المحملة على الشاحنة لتسهيل عملية الفحص العياني (الفيزياوي) على البضائع كماً ونوعاً.
- * العمل على وضع خطة استثمارية لتطوير المحاجر الزراعية والبيطرية واستغلال التخصيصات المالية بالشكل الأمثل لرفع مستوى كفاءة و فاعلية عمل هذه المحاجر والاهتمام بتدريب وتطوير الكوادر العاملة فيها.

٤. سياسة وزارة الموارد المائية في استصلاح الاراضي الزراعية الهدف (٢-٤)

-سنة صدور التقرير/ ٢٠١٩

-وسائل العمل

- * اجراء المقابلات وجمع المعلومات وتحليل البيانات والمعلومات لتحديد المشكلة الرئيسية والمشاكل الفرعية المرتبطة بها.
- * تحليل المخاطر المتعلقة بالمسكلة الرئيسية والمتمثلة بضعف فاعلية مشاريع الاستصلاح في تحقيق اهدافها والتي تم تشخيصها من خلال دراسة وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها وذلك باعتماد مصفوفة تحليل المخاطر.
- * دراسة وتحليل أهداف وزارة الموارد المائية بموجب قانونها المرقم (٥٠) لسنة/٢٠٠٨ .
- * استراتيجيات وزارة الموارد المائية .
- * القوانين والتشريعات التي تنظم ادارة الموارد المائية وتشغيلها .
- * المعايير والمؤشرات الواردة في تقارير المنظمات الدولية والمحلية .
- * الدراسة الاستراتيجية الايطالية .
- * توجيه مذكرات استفسار .

-الملخص التنفيذي

ان عملية الاستصلاح تعتبر من العمليات الضرورية والأساسية في تطوير القطاع الزراعي من خلال تحويل مساحات شاسعة غير قابلة للزراعة بسبب الملوحة الى اراضي صالحة للزراعة الأمر الذي يدعم الاقتصاد من خلال زيادة الغلات الزراعية وزراعة المحاصيل الاقتصادية التي تعد منتجاتها مادة أولية في كثير من الصناعات هذا بالاضافة الى أهمية الاستصلاح في تشغيل الأيدي العاملة واستغلال الموارد المائية بالشكل الأمثل لضمان عدم هدرها في ضوء التزايد المستمر الى الموارد المائية نتيجة النمو السكاني والتطور الاقتصادي.

تم اعداد هذا التقرير بهدف الوقوف على اسباب ضعف فاعلية مشاريع الاستصلاح في تحقيق اهدافها وابداء الحلول والمقترحات للجهات ذات العلاقة بما ينسجم والامكانيات المتاحة.

حيث لوحظ عدم دقة اعداد المسوحات الطبوغرافية والتحريرات الاولية للمشاريع مما ادى الى استبعاد العديد من الاراضي الزراعية الواقعة ضمن اعمال الاستصلاح، وكذلك قلة السيولة المالية التي ادت الى تلكؤ تنفيذ العديد من مشاريع الاستصلاح وبالتالي تدني مساحات الاراضي الزراعية المستصلحة في عموم المحافظات مقارنة بالمساحات الواجب استصلاحها هذا بالاضافة الى تدني مساحات الاراضي الزراعية التي تحت الاستصلاح مقارنة بالمساحات التي لم تستصلح ، فضلاً عن ان اعمال الاستصلاح تجري بوتيرة ضعيفة جدا الامر الذي يتطلب فترات زمنية كبيرة لانجاز

استصلاح كل الاراضي الزراعية المشمولة باعمال الاستصلاح ، وعدم تحقيق اعمال الاستصلاح لاهم اولوياتها المتمثلة بالادارة المتوازنة للموارد المائية والتي تساهم بخفض الاحتياج المائي اللازم للاراضي الزراعية ، فضلا عن ان اعتراض الاهالي في مواقع تنفيذ العديد من مشاريع الاستصلاح ادى الى الغاء بعض فقرات العمل الخاصة بتلك المشاريع وبالتالي لم تتمكن تلك المشاريع من تحقيق الغرض من انشاءها والمتمثل ب(تحسين نوعية التربة، زيادة غلة الدونم، السيطرة والتحكم بالمياه، تقليل الضائعات المائية) .

-اهم التوصيات

- * يتطلب من مركز الدراسات والتصاميم الهندسية اعداد المسوحات والتحريرات الاولية الخاصة بمشاريع الاستصلاح بشكل دقيق ومدروس يتناسب مع واقع حال المشاريع .
- * ضرورة قيام وزارة الموارد المائية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير التخصيصات المالية الكافية لانجاز مشاريع الاستصلاح .
- * ضرورة قيام الهيئة العامة لمشاريع الري والاستصلاح بتكريس الجهود والامكانيات الفنية لانجاز كافة مشاريع الاستصلاح، والسعي لتحقيق اعمال الاستصلاح لاهم اولوياتها والمتمثلة بالادارة المتوازنة للموارد المائية من خلال تذليل كافة العقبات التي تعيق انجاز تلك المشاريع .
- * التنسيق مع وزارة الزراعة بخصوص استصلاح الاراضي الزراعية لتجنب شمول اراضي غير مستصلحة بالخطة الزراعية وبالتالي عدم تحقيق انخفاض بالاحتياج المائي السنوي الخاص بالاراضي الزراعية .
- * اختيار الشركات الرصينة ذات الامكانيات الفنية والمالية والادارية لتتمكن من انجاز الاعمال التي يعهدتها وضمن المدة التعاقدية، فضلا عن الزام الشركات المنفذة لتوفير الاليات الحديثة والمتطورة في مواقع العمل لتتناسب مع حجم العمل المطلوب والتطور التكنولوجي.

٥. سياسة وزارة الزراعة في رفع مستوى الانتاج الزراعي من خلال توفير الاسمدة

والمبيدات والادوية واللقاحات (الهدف ٢-٥)

-سنة صدور التقرير/ ٢٠١٧

-وسائل العمل

- * تحليل المخاطر المتعلقة بالمشكلة الرئيسية والمتمثلة بقلة الاسمدة والمبيدات والادوية واللقاحات والتي تم تشخيصها من خلال دراسة وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها وذلك باعتماد مصفوفة تحليل المخاطر.
- * قانون الصحة الحيوانية رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٣ .
- * قانون تنظيم تداول المواد الزراعية رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٢ .
- * اهداف ومهام قسم المذاخر والتجهيزات/ دائرة البيطرة.
- * اهداف ومهام قسم المبيدات/ المركز الوطني للسيطرة على المبيدات.
- * الضوابط والتعليمات لاستيراد الاسمدة والمبيدات وتداولها من قبل القطاع الخاص.
- * تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

-الملخص التنفيذي

تعد المستلزمات الزراعية من الادوية واللقاحات والاسمدة والمبيدات من المستلزمات المهمة في رفع مستوى الانتاج الزراعي بشقيه (النباتي والحيواني) وانخفاض حجم استيراد هذه المستلزمات من قبل القطاع الحكومي يؤدي الى تدني في الانتاجية كما ان الاعتماد على القطاع الخاص ادى الى عدم السيطرة على السوق المحلية واغرقها بتلك المستلزمات ومن مناشئ غير رصينة وورديئة النوعية.

تم اعداد هذا التقرير بهدف الوقوف على مدى كفاءة وفاعلية وزارة الزراعة ومدى ملائمة سياستها الموضوعية لرفع مستوى الانتاج الزراعي من خلال توفير الاسمدة والمبيدات والادوية واللقاحات.

وقد لوحظ من خلال التدقيق انخفاض كمية الادوية المجهزة وافتقار المستشفيات والمستوصفات لاهم الادوية التي تستعمل لعلاج الحالات المرضية، واستيراد الادوية واللقاحات من مناشئ غير رصينة وخاصة خلال عامي ٢٠١٥-٢٠١٦، بالإضافة الى انخفاض كميات المبيدات المستوردة من قبل الشركة العامة للتجهيزات الزراعية مما ادى الى قيام دائرة وقاية المزروعات الى تغطية خطة المكافحة من خلال الشراء من الاسواق المحلية يضاف الى ذلك عدم امتلاك وزارة الزراعة احصائيات دقيقة حول كميات المبيدات الداخلة الى العراق من قبل القطاع الخاص وقد اكتفت الوزارة بتزويدنا بالموافقات على الكميات المفترض استيرادها، كما لوحظ عطل بعض الاجهزة المخبرية المهمة في فحص وتقييم الادوية والفيتامينات واجهزة التعقيم واتلاف المواد البايولوجية، فضلاً عن ضعف الاجراءات الرقابية وعدم متابعة المستوردين بادخال الادوية ذات الموصفات القياسية والتي تم تشخيصها من خلال تكرار العينات الفاشلة بسبب عدم مطابقة التركيز للمواصفات القياسية المطلوبة.

-اهم التوصيات

- * العمل على سد حاجة المستشفيات والمستوصفات من الادوية والمستلزمات البيطرية الضرورية لغرض توفير الادوية المهمة والضرورية .
- * العمل على حث الجهات المعنية على استيراد الادوية من مناشئ معتمدة ورصينة فضلاً عن استيراد المبيدات الصديقة للبيئة والصحة العامة وتفعيل الاجراءات الرقابية للتحقق من تنفيذ ذلك .
- * دعم اسعار الادوية البيطرية المقدمة وجعلها مقاربة لاسعار الاسواق المحلية لتقليل عزوف المربين عن مراجعة الدوائر البيطرية .
- * ضرورة امتلاك وزارة الزراعة قاعدة بيانات متكاملة عن كميات المبيدات المستوردة من قبل القطاع الخاص .
- * تأهيل المصانع والمعامل المتوقفة وزيادة حجم استثماراتها لرفع مستوى الانتاج الزراعي.

معلومات الاتصال

للمزيد من المعلومات والاستفسار يسرنا استقبال
استفساركم واي امور ترغبون في طرحها التواصل
معنا عبر العناوين الاتية:

ديوان الرقابة المالية الاتحادي
دائرة الشؤون الفنية والدراسات
Website: www.fbsa.gov.iq
e-mail: info@fbsa.gov.iq